

وتختلف باختلاف الاقاليم ففي العراق يجعله المصلي خلقا اذنه هو  
 اليه وفي مصر خلق اليسرى وفي اليمن قبالة ما يلي جانبهم اليسرى  
 وفي الشام وراءه وقد نظمت ذلك بعضهم من واجه القطب باليمن  
 اليمن وعكسه الشام خلق الاذن يميني عراق ثم يمين مصر  
 وقد وجب استقباله في العراق **قوله** لكل فرض عيب لا صلة اجناتة  
 ولا نقل **قوله** واعاد صوابا ذلك بقوله لغزته عليه الاجتهاد ثم  
 المنهي **قوله** تدرئة اي بصير فان يغدا عني اقوي اذراك **قوله**  
 يقول فيه العارفين بالدلة اي لا يوجد وقوله فان كثراي بان وجد  
 ولو واحد الا ان به يسقط به فمن الكفاية ع على مناع **قوله** ومن  
 صلي باجتهاد اي خرج من صلاته وقوله فتبين اخرج الظن  
 والرد يتبينه ما يمنع معه الاجتهاد فبدخل فيه خبر الثقة عن  
 معاينة سائر الخرج والحاصل ان المجتهدين في القبلة ثلاثة احوال  
 اما ان يتغير اجتهاده قبل الصلاة او فيها او بعدها واذا كانت  
 قبلها فله ثلاثة احوال اما ان يتبين الخطا ويظهر له الصواب  
 يغيبا او ظنا فيعمل بالتاني وان يظن الخطا والصواب فيعمل بالتاني  
 اذ لم يكن اوضح والاخبر وان كان في الصلاة فان يتبين الخطا  
 وظن الصواب استأنف وان ظن الخطا والصواب قبل يتبين والعتد  
 تعيينه بما اذا كان الثاني اوضح كما نقله الخان عن البغوي وان كان  
 بعد الصلاة فان يتبين الخطا وظن الصواب اعاد وان ظن الخطا  
 والصواب لم يؤثر من فاذا تغير اجتهاده قبل الصلاة فان يتبين  
 او ظن وكان الثاني اوضح عمل بالتاني فيها وان استويا تخير فهده  
 ثلاثة وان كان في الصلاة فان يتبين عمل بالتاني او ظن وكان الثاني  
 اوضح فان استويا استمر على العمل بالاول فهده ثلاثة ايضا وان كان  
 بعدها عاد في اليقين دون سبيلتي الظن فهده ثلاثة ايضا فالجمل  
 تسعة **قوله** ان ترج فان لم يتراجع استمر وهذا التعميل هو المعتد  
 به في زعمي والا اعاد عليه لما فعله بالاول لان الاجتهاد لا يقص  
 بالاجتهاد والخطا فيه غير عيب **قوله** وفارق حكم التساوي قبلها  
 اي قبل الصلاة حيث يتخير في التساوي بخلاف ما اذا كان  
 فيها

فيها فيجب ان يعمل بالاول وقوله بان ههنا اي في الصلاة **قوله**  
 في محاربه النبي اي التي ثبتت صلاته فيها ولو باخبار واحد  
 سم واخرج **قوله** في محاربه المسلمين اي الموثوق بها بخلاف غيرها  
 كما مر به القرافة وراي في مصر فلك يجوز اعتمادها **قوله** جهة اي  
 لا يجتهد في الجهة بخلاف الشائين والنياس فيجتهد فيهما وذلك  
 لاستقالة الخطا في الجهة دونهما ومن ثم كان الاجتهاد ولو في غي  
 قبله الكوفة وبيت المقدس والشام وجامع مصر العتيق جايز  
 لانهم لم ينصبوها الا عن اجتهاد **قوله** فصل في اركان  
 الصلاة **قوله** وتقدم معني الركن لغة واصطلاحا والفرق معطوف  
 على معني اي وتقدم الفرق بين الركن والشروط وفيه نظر فان  
 الذي قدمه والركن كالشروط في انه لا بد منه ويغا رقه بان شرط  
 هو الذي يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها كالطمس  
 والستر والركن ما يستعمل عليه الصلاة كالركوع والجلوس  
 فخير الفرق دون المعني اللغوي يعني ان ما ذكره من التقدم الفرق  
 صحيح وكذا تقدم المعني الاصطلاحي لغيرهم من الفرق واما المعني  
 اللغوي فكم يتقدم وفي الصباح ركن الذي جانبه والجمع اركان مثل  
 قول واقتال فاركان الذي اجزا ما هيته والشروط ما توفقت صحبة  
 الاركان عليها **قوله** ركننا تعيين غير محمول لانه تميز بفرده وهو ثابت  
 عشر وهو العامل فيه النصب لانه لا يلب له فاسبه اسم الفاعل كما في  
 كتب الفقه **قوله** جعل اي المهم **قوله** ويتعلق بوج اي وجعل نية الخروج الي  
**قوله** كالهية اي كالصفة التابعة وليس المراد بالهية المصطلح  
 عليها **قوله** والخطا بينهم لغوي اي من حيث العدو وعدمه قال مروج  
 ويصح ان يكون معنويا ايض قولم ايض الاول استعاطها لان القابل انه  
 لغوي لا يجعله معنويا وكذا عكسه ثم رايته في نسخة مما حك استعاط لفظ  
 ايض ههنا دليل انه لو شك في بعض رمي الفاتحة السجود في طائفة  
 الاعتد الا مثلا فان جعلتها تابعة لم يوجب كماله كما لو شك في بعض  
 رمي الفاتحة بعد في غيرها ويقصودة ازمه العود للاعتد الغويل  
 كما لو شك في اصل قراة الفاتحة بعد الركوع فانه يعود اليها كما في ويرد  
 بتاثير شك في اي طائفة الاعتد الوان جعلتها تابعة فلا بد من